أثر استخدام السلع الوسيطة المستوردة على تركيبة الصادرات (صادرات دول جنوب شرق آسيا)

The impact of the use of imported intermediate goods on exports of Asian Southeast Countries

*أيوبكر خالدي[1]، عبد القادر عبيدلي [2]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي(الجزائر)،khaldi-aboubaker@univ-eloued.dz

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي(الجزائر)،abidi-abdelkader@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/26 تاريخ القبول:09 /2022/11 تاريخ النشر:2022/12/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير استخدام السلع الوسيطة المستوردة على تركيبة صادرات دول جنوب شرق آسيا، ممثلة في صادرات كل من الصين والهند، أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلند، سنغافورة خلال الفترة (1995-2018) ، باستخدام مؤشر القيمة المضافة المحلية في الصادرات(DVA)كمتغير تابع يعبر عن تركيبة الصادرات ومؤشرات كل من إجمالي الواردات من السلع الوسيطة (IMGR_INT)، القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات (FVA)، تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد(FDI)وحرية التجارة(TF) كمتغيرات مستقلة تعبر عن استخدام السلع الوسيطة المستوردة في سياق تحرير التجارة. توصلت الدراسة، بعد معالجة البيانات ببرنامج stata14واستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (PMG/ARDL)، إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وعلاقة طردية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة متمثلة في إجمالي الواردات من السلع الوسيطة (IMGR_INT) والقيمة المضافة الأجنبية في الصادرات (FVA) وتدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد(FDI) باستثناء المتغير المستقل حرية التجارة(TF) الذي كانت العلاقة معه عكسية.

الكلمات المفتاحية: السلع الوسيطة ؛ القيمة المضافة المحلية في الصادرات ؛ الروابط الأمامية ؛ الروابط الخلفية

تصنيف JEL: B27، C23، F15، F23، Q37

Abstract: This study aims to measure the impact of the use of imported intermediate goods on the composition of Southeast Asian countries exports, represented in the exports of China and India, Indonésie, Malaisie, Philippines, Thaïlande, Singapour during the period (1995-2018), using the index of domestic value added in exports (DVA) as a dependent variable, expressing the composition of exports, and the indexes of the imports of intermediate goods (IMGR_INT), the foreign value added in exports (FVA), the foreign investment inflows (FDI) and the freedom of trade(TF) as independent variables, expressing the use of imported intermediate goods, in the context of trade liberalization. The study achieves, after the data treatment with the stata14 program and using the Autoregressive Distributed Deceleration Model (PMG/ARDL), that there is a long-term causal relationship between the dependent variable and the independent variables. The relationship between the dependent variable and the independent variables of the imports of intermediate goods (IMGR_INT), foreign value added in exports (FVA) and foreign inflows of investment (FDI), is positive, except for the independent variable, freedom of trade (TF), which has an inverse relationship.

Keywords: intermediate goods؛ Domestic value added in exports ; front links ; Back links

Classification JEL: B27،C23 ،F15 ،F23 ،Q37

* **المؤلف المرسل.**

مقدمة:

اجتذب النمو المطرد لسلاسل القيمة العالمية وكثرة انتشارها على المستوى العالمي وخاصة آسيا إلى تهافت العديد من الدول والشركات إلى أن تشكل هي إحدى حلقات تلك السلاسل، وذلك بما تملكه تلك الدول من ميزة نسبية بتوفر موارد محلية أو وجود عمالة رخيصة تدفع بالشركات لتجعل منها مرحلة من مراحل تصنيع المنتج خاصة للسلع كثيفة العمالة. كما تحرص الدول النامية والشركات المحلية الصغيرة بها للمشاركة في هذه السلاسل من خلال التخصص في إنتاج جزء من سلعة معينة دون الحاجة إلى التمكن من باقي الأجزاء، وكل هذا كان نتيجة الضغط المتولد عن زيادة المنافسة والمزاحمة والسيطرة، الشيء الذي جعل الإنتاج في عديد القطاعات أكثر تجزؤا بانتشاره عبر بلدان كثيرة تربط بين الشركات والعمالة والمنتجين والمستهلكين حول العالم. فلم تعد السلع تصنع في بلد واحد وتصدر لبلد آخر للاستهلاك، بل أصبحت المنتجات تَعبر العديد من الحدود الجغرافية وتكتسب في كل مرة عناصر وقيمة إضافية قبل وصولها إلى أسواقها النهائية. وهذا ما جعل من تجارة السلع الوسيطة تستحوذ على نسبة 46% من مجموع تجارة البضائع حول العالم (مؤتمر الأمم الالمتحدة للتجارة والتنمية، 2014، صفحة 3)

أ- **إشكالية البحث**: إن الانتشار الواسع والمتنامي لتجارة السلع الوسيطة منذ الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 ساهم في زيادة استخدام السلع الوسيطة المستوردة بشكل كبير مع مرور الوقت، الشيء الذي أدى إلى احتواء الصادرات من حيث تركيبتها على قيمة مضافة أجنبية في الصادرات (FVA) Foreign value added in exports ، وقيمة مضافة محلية في الصادرات (DVA)Domestic value added in exports وعليه تمت صياغة الإشكالية على النحو التالي: **ما هو أثر استخدام السلع الوسيطة المستوردة على تركيبة صادرات الدول النامية خاصة الآسيوية منها؟**

ب- **الحدود المكانية والزمنية للبحث:** كانت الاقتصاديات الآسيوية وستظل مركزا للنمو في العالم، حيث ستتضاعف حصة آسيا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 51% تقريبا بعدما كانت 27% في 2010 (Lar, 2015, p. 3). ويبدو أن أحد القوى الدافعة للنمو الاقتصادي الآسيوي هو تكاملها الاقتصادي العالمي من خلال اندماجها في شبكات الإنتاج الدولية. ولهذا تم اختيار عينة من هذه الاقتصاديات كونها الأكثر مشاركة واندماج، كما كانت فترة الدراسة بداية من سنة 1995 إلى غاية 2018 وهذا راجع إلى توفر البيانات الإحصائية خلال تلك الفترة.

ت- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة في ضرورة التمييز وترتيب الأولويات بين السعي من أجل نمو الصادرات أو ارتفاع محتوى القيمة المضافة المحلية في الصادرات، وذلك من خلال الاستخدام الأكثر للسلع الوسيطة المستوردة التي بدورها تساهم في زيادة نسبة محتوى القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات.

ث- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تحليل تركيبة الصادرات من خلال الربط بين نمو الواردات من السلع الوسيطة الأجنبية المساهمة في تنشيط قطاع التصنيع، كونها وسيلة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتعزيز محتوى القيمة المضافة المحلية في الصادرات (**DVA**) Domestic value added in exports الذي يعكس مدى تطور إنتاج الشركات المحلية الذي بدوره يزيد من توفير فرص عمل أكثر.

ج- **منهج الدراسة:** لتحقيق أهداف هذا البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال استعراض مجموعة من المفاهيم النظرية المتعلقة بشبكات الإنتاج الدولية والارتباط الوثيق بين عملية تجزئة الإنتاج وسلاسل القيمة العالمية بواسطة التجارة

في السلع الوسيطة، إلى جانب استخدام أسلوب الاقتصاد القياسي لقياس تأثير تدفقات السلع الوسيطة المستوردة معبرا عنه بإجمالي الواردات من السلع الوسيطة (IMGR INT) Total imports of intermediate goods على محتوى القيمة المضافة المحلية في الصادرات (DVA).

2- . المحور الأول: الأدبيات التطبيقية

سنتطرق في هذا الجزء إلى استعراض جملة من الدراسات السابقة التي تتقاطع نسبيا مع هذه الدراسة ونحاول إبراز ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات المدرجة.

1.2.دراسة Bishwanath Goldar وآخرون 2020 : عنونت الدراسة بـ **Domestic Versus Imported Contents In Exports: The Case of India's Merchandise Trade.** تهدف هذه الدراسة إلى ضرورة تحليل الصادرات الهندية من حيث محتوى القيمة المضافة الأجنبية وكذلك المحلية حتى يتبين كيفية تمكن الاقتصاديات الناشئة من تحقيق مكاسب أكبر جراء ارتفاع المحتوى المستورد. وأكدت نتائج هذه الدراسة ارتفاع القيمة المضافة الأجنبية (FVA) في إجمالي صادرات الهند والبضائع في غالبية السلع، وانخفاض محتوى القيمة المضافة المحلية في الصادرات (DVA) وتصاعد التشرذم الدولي للهند. وعليه تدعو هذه الدراسة إلى تحقيق التوازن الصحيح بين أهداف زيادة (FVA) من خلال تحسين الروابط في سلاسل القيمة العالمية وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات والحفاظ على (DVA) في الصادرات لتوليدها فرص عمل محليا.

2.2. دراسة Ling Feng وآخرون 2016: جاءت هذه الدراسة تحت عنوان **The connection between imported intermediate inputs and exports: Evidence from Chinese firms** حيث اهتمت هذه الدراسة بالبحث في الأسباب التي جعلت من زيادة استخدام المدخلات الوسيطة المستوردة تساهم في تحسين مشاركة وأداء الشركات الصينية في التصدير، حيث أظهرت أن الشركات التي وسعت وارداتها من المدخلات الوسيطة توسعت في حجم أو نطاق الصادرات. كما أن فوائد استخدام المدخلات المستوردة على الشركة تختلف على حسب عدة أبعاد منها الحالة التجارية الأولية وبلد مصدر الاستيراد وكذلك جهة التصدير وملكية الشركة وكثافة البحث والتطوير في الصناعة. وعليه تشير النتائج مجتمعة التي توصلت إليها هذه الدراسة على أن ترقية المنتج التي تسهلها التكنولوجيا المضمنة في المدخلات المستوردة ساعدت الشركات الصينية على زيادة حجم واتساع مشاركتها في أسواق التصدير.

3.2. دراسة Hiau Looi Kee and Heiwai Tang 2015: كان عنوان هذه الدراسة **Domestic Value Added in Exports: Theory and Firm Evidence from China** حيث حاولت هذه الدراسة البحث عن إجابات اقتصادية تفسر انخفاض المحتوى المحلي في الصادرات في معظم البلدان باستثناء الصين التي تحدت هذا الاتجاه الهبوطي رغم انخراطها في سلاسل القيمة العالمية، حيث توصلت إلى أن استبدال المصدرين المعالجين للمواد المحلية بالمواد المستوردة أدى إلى زيادة المحتوى المحلي للصين في الصادرات من 65% إلى 70% وذلك خلال الفترة 2000-2007. وقد نشأ هذا الاستبدال جراء تحرير التجارة وتشجيع الاستثمار الأجنبي في البلد، مما أدى إلى تعميق مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية كما أدى إلى إتاحة مجموعة أكبر من الموارد المحلية بتكلفة أقل.

4.2. دراسة Hiroyuki Taguchi and Ni Lar 2015: وكان **عنوانها Global-value-chains participation and industrial upgrading in Asian developing economies** هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الآثار الديناميكية

لمشاركة سلاسل القيمة العالمية في الاقتصاديات النامية الآسيوية. ولأنه عادة ما ينطوي إنشاء سلاسل القيمة العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر السائد الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات رأى أصحاب هذه الدراسة أنه يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد وسيلة هامة للوصول إلى سلاسل القيمة العالمية، وعليه قاموا بتقسيم الدراسة إلى زاويتين حيث تم البحث في الأولى عن آثار الاستثمار الأجنبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات مع التركيز على اقتصاديات رابطة جنوب شرق آسيا بما في ذلك البلدان المتأخرة والسابقة في تطورها الاقتصادي، وركزوا في الزاوية الثانية على دراسة الآثار الاقتصادية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال تحليل بيانات التجارة ذات القيمة المضافة في الاقتصاديات النامية الآسيوية. كل ذلك كان سعيا للإجابة على ما إذا كان يمكن للاقتصاد النامي وخاصة اقتصاد الدول المتأخرة في آسيا أن يتمتع حقا بتحسين أدائه الاقتصادي في حالة قبول الاقتصاد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وتوصلت دراسة الجزء الأول إلى نتائج تحليلية تبين السببية الواضحة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وكذلك السببية المعاكسة من الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة من اقتصاديات رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهذا ما يعني ضمنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان قوة دافعة للنمو الاقتصادي من خلال تراكم رأس المال والتحويلات التكنولوجية، كما أشارت الدراسة إلى أن العلاقة السببية الكبيرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات قد تعني ضمنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الداخل قد سهل مشاركة سلاسل القيمة العالمية في الاقتصاديات الآسيوية. بعد تحليل بيانات التجارة ذات القيمة المضافة في الاقتصاديات النامية الآسيوية في الجزء الثاني من الدراسة توصلت إلى أن مشاركة سلاسل القيمة العالمية في قطاعات التصنيع سمحت للقيمة المضافة المحلية المطلقة لصادراتها بالمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما توصلت إلى أن مسارات التنمية لمساهمات القيمة المضافة المحلية للصادرات في الاقتصاديات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية قد اتبعت "منحنى الابتسامة" حيث تقلصت مساهمات القيمة المضافة للصادرات في المرحلة الأولى من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، لكنها استعادت في مرحلة لاحقة من مشاركة سلاسل القيمة العالمية بالارتقاء بالقدرات الإنتاجية المحلية. كما أشارت الدراسة إلى أن نقاط التحول في "منحنيات الابتسامة" اختلفت وفقا لقطاعات التصنيع.

5.2. دراسة N. Prasanna 2010: عنونت هذه الدراسة بـ **Impact of Foreign Direct Investment on Export Performance in India** حيث حاولت هذه الدراسة استكشاف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الصادرات في الهند وذلك نظرا لزيادة تدفقات هذا الأخير إلى الاقتصاد الهندي الذي اصطحبه توسع الإنتاج عبر الحدود من قبل الشركات متعددة الجنسيات وشبكاتها من الشركات المرتبطة بشكل وثيق في الهند. توصلت هذه الدراسة إلى أن تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الصادرات إيجابي بشكل ملحوظ. ورغم ذلك تشير الدراسة إلى أنه إذا كانت حكومة الهند تطمح إلى الاستمرار في الإستراتيجية الموجهة للتصدير والاستفادة منها على المدى الطويل فإنها تحتاج إلى التركيز بشكل أكبر على الجهود المحلية لتوسيع التصنيع بما يتماشى مع سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر.

6.2. نقاط التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على جميع الدراسات السابقة التي تطرقنا إليها نجد أنها تتباين في درجة مقاربتها واختلافها مع دراستنا حيث نشترك مع كل من دراسة Bishwanath Goldar وآخرون (**Domestic Versus Imported Contents In Exports: The Case of India's Merchandise Trade**) وكذلك دراسة Hiau Looi Kee and Heiwai Tang (**Domestic Value Added in Exports: Theory and Firm Evidence from China**) في التركيز على تحليل الصادرات

وتركيبتها من حيث القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات (**FVA**) والقيمة المضافة المحلية في الصادرات (**DVA**) والبحث في محددات المحتوى المحلي والعمل على الاستفادة من ارتفاع المحتوى المستورد، في حين نشترك مع دراسة Ling Feng وآخرون (**The connection between imported intermediate inputs and exports: Evidence from Chinese firms**) في البحث على أثر زيادة الواردات من السلع الوسيطة المستوردة على التصدير. إلا أن الدراسة السابقة ركزت على أداء شركات التصدير من خلال أخذ بيانات عينة من الشركات بينما تهتم دراستنا بأثر زيادة السلع الوسيطة المستوردة على نمو صادرات البلد والقيمة المضافة المحلية وكذلك الأجنبية في تلك الصادرات. أما عن دراسة Hiroyuki Taguchi and Ni Lar (**Global-value-chains participation and ndustrial upgrading in Asian developing economies**) ودراسة N. Prasanna (**Impact of Foreign Direct Investment on Export Performance in India**) فقد تطرقتا إلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات ونلتقي معهما في جزئية كون سلاسل القيمة العالمية يساهم في تعميقها وجود الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والتي من مظاهرها زيادة التشرذم الدولي والمشاركة أكثر في شبكات الإنتاج الدولية. ونشترك مع كل الدراسات السابقة في الحدود المكانية بجزء كبير حيث كانت المعالجة لاقتصاديات آسيوية إما الهند أو الصين واخترنا نحن دراستهما معا بالإضافة إلى مجموعة من اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا. كما اختلفت دراستنا عن سابقاتها بالاعتماد عن المتغير المستقل المتمثل في تدفقات السلع الوسيطة المستوردة والذي يعبر عن مدى المشاركة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية وكيف له أن يساهم في تغيير تركيبة الصادرات من المنتجات الصناعية.

3. المحور الثاني: مفاهيم عامة

1.3 السلع الوسيطة:

أدى ظهور سلاسل التوريد العالمية وانتشارها عبر العالم إلى ارتفاع معدلات انتقال السلع غير المكتملة بين عديد البلدان وهو ما يسمى بتجارة السلع الوسيطة. ومن خلال إعادة استخدام السلع الوسيطة ومعالجتها وتصديرها كمنتج نهائي أو كسلعة وسيطة يكون البلد قد شارك في إحدى مراحل إنتاج السلعة النهائية. (David Hummels, 2000, p. 76) وقد نمت التجارة في السلع الوسيطة بشكل كبير حيث ارتفعت الصادرات العالمية من السلع الوسيطة، مثل الأجزاء والمكونات، بنسبة 20 في المائة على أساس سنوي في الربع الأول 2021. غير أن الصادرات من آسيا سجلت أكبر زيادة 28%، في حين بلغ إجمالي حجم التجارة البينية في آسيا 635 مليار دولار، وهو أعلى تدفق تجاري إقليمي. (https://www.aleqt.com/2021/09/07/article_2166151.html, 2021)

يشار إلى السلع الوسيطة بالسلع التي تستخدمها الشركات لإنتاج السلع أو الخدمات وبمعنى آخر تُستخدم السلع الوسيطة لإنتاج سلع نهائية أو سلع استهلاكية. كما يمكن القول أيضًا أنها تستعمل كمدخلات في سلع أخرى. ويمكن أن تنتج شركة سلع وسيطة لإنشاء

سلع نهائية، أو يمكن بيعها من قبل الشركة إلى بعض الأعمال التجارية الأخرى التي تتعامل مع إنتاج السلع النهائية. وتُعرف هذه السلع أيضًا بالسلع شبه المصنعة. ويمكن استخدام البضائع الوسيطة بثلاث طرق، وهي كالتالي:

- الإنتاج والاستخدام للذات.
- إنتاج البضائع الوسيطة وبيعها لمؤسسات أخرى.
- أن يتم شراؤها من قبل الشركات لاستخدام معين أو لإنشاء منتجات وسيطة أخرى.

يمكن أن تصبح السلع الوسيطة جزءًا من المنتج النهائي، أو قد يتم تغييرها بشكل لا يمكن التعرف عليه أثناء عملية الإنتاج لإنشاء سلع تامة الصنع. وتستمد هذه السلع الطلب عليها من خلال الطلب على السلع النهائية. كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يتم تضمين السلع الوسيطة في حساب الناتج المحلي الإجمالي للبلد، والسبب في عدم إدراجها هو أنها ستؤدي إلى حساب قيمة البضاعة مرتين، والمعيار هو حساب سعر البضائع النهائية مرة واحدة فقط. أما على تصنيف البضائع فأفضل طريقة لتصنيفها على أنها سلع وسيطة أو نهائية تتم على أساس استخدام هذا المنتج وليس على أساس المنتج نفسه. (https://byjus.com/commerce/intermediate-goods/, 2022)

2.3 القيمة المضافة في الصادرات:

صاحب انتشار سلاسل القيمة العالمية تغيير جذري في الطريقة التي يتم بها إنتاج وتجارة السلع والخدمات. حيث يتم تنفيذ مراحل الإنتاج المتتابعة في جميع أنحاء العالم قبل التجميع في المنتج النهائي، (Felettigh, 2015, p. 5) هذه التجزئة في الإنتاج والأنماط الجديدة للتجارة لها تأثير على تركيبة صادرات البلد وذلك على حسب درجة اندماجها ومشاركتها في تلك السلاسل (Dhir, 2017, pp. 3-6) ويظهر هذا في القيمة المضافة الأجنبية والمحلية المتضمنة في المنتج. وبالرجوع إلى حالة الاقتصاد الصيني خلال الفترة 2000-2007 وبعد العمل على تحرير التجارة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد نجد أن العديد من المصدرين والمعالجين قاموا باستبدال المواد المحلية بأخرى مستوردة، وكانت نتائج هذا الاستبدال زيادة المحتوى المحلي للصين في الصادرات من 65% إلى 70% في تلك الفترة (Kee & Tang, 2015, p. 1). وقدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** دليلا يحتوي مؤشرات للتجارة في القيمة المضافة (**TIVA**) بناءً على إصدار 2018 يبين فيه مفهوم محتوى القيمة المضافة المحلية في الصادرات على حسب الصناعة في البلد، وهي عبارة عن القيمة المضافة المصدرة التي تم إنشاؤها في أي مكان في الاقتصاد المحلي. أما بالنسبة لمحتوى القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي الصادرات فهو يمثل قيمة السلع والخدمات الوسيطة المستوردة التي تتجسد في صادرات الصناعة المحلية، كما يمكن أن تأتي القيمة المضافة من أي صناعة أجنبية في بداية سلسلة الإنتاج. (OECD, Directorate for Science, Technology and Innovation, 2019, pp. 19-23)

3.3 التخصص الرأسي:

من المسلم به على نطاق واسع أن طبيعة التجارة الدولية قد تغيرت بشكل كبير في العقود العديدة الماضية، تتمثل أهم التغييرات التي حصلت في الترابط المتزايد لعمليات الإنتاج في سلسلة التجارة الرأسية التي تمتد عبر العديد من البلدان، وهو ما يسمى بالتخصص الرأسي من قبل خبراء الاقتصاد التجاري، كما يطلق عليها "تشريح سلسلة القيمة" و "الاستعانة بمصادر خارجية" و "تفكك الإنتاج" و "الإنتاج متعدد المراحل" و"التخصص داخل المنتج". (David Hummels, 2000, p. 76)

وجد كل من Bart Los و Marcel P.Timmer و Gaaitzen J. de Vries في دراستهم أنه في جميع سلاسل المنتجات تقريبا زادت حصة القيمة المضافة خارج بلد الإنجاز منذ عام 1995. كما أنه تم الانتقال من أنظمة الإنتاج المتكاملة إقليميا إلى ما يعرف بـ"عالم المصنع"، حيث أشار Sinn Hans-Werner إلى دراسة قدرت أنه تمت إضافة 33% فقط من قيمة السيارة الفاخرة التي تنتجها شركة بورش الألمانية في ألمانيا. وقامت شركات كثيرة مثل بورش بنقل أجزاء كبيرة من عملياتها الإنتاجية إلى مواقع أجنبية، كل ذلك من أجل تحقيق أكثر ربحية بفضل التخفيضات في تكاليف التجارة والتقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى غير ذلك من الأسباب. (Bart Los, 2015, p. 66)

من خلال ما سبق وحسب David Hummles و Jun Ishii و Kei-Mu Yi فإنه يحدث التخصص الرأسي عندما:

- يتم إنتاج السلعة على مرحلتين متتاليتين أو أكثر.
- تضيف دولتان أو أكثر قيمة مضافة أثناء إنتاج السلعة.
- يجب على دولة واحدة على الأقل استخدام المدخلات المستوردة في مرحلتها من عملية الإنتاج، ويجب تصدير بعض المخرجات الناتجة.

وعليه يُلاحظ أن التخصص الرأسي يتضمن جانب الاستيراد وجانب التصدير، من ناحية الاستيراد فإن التخصص الرأسي هو في الأساس مجموعة فرعية من تجارة السلع الوسيطة، في حين أن جميع تجارة السلع الوسيطة تتوافق مع الشرط الأول. إلا أن المجموعة الفرعية من واردات السلع الوسيطة التي تصبح مضمنة في السلع المصدرة تتوافق مع الشرط الثالث، أما على جانب التصدير يمكن أن يشمل التخصص الرأسي إما سلعا وسيطة أو سلعا نهائية. (David Hummels, 2000, p. 77)

الشكل 01: يوضح سلسلة تخصص رأسية تضم ثلاثة بلدان

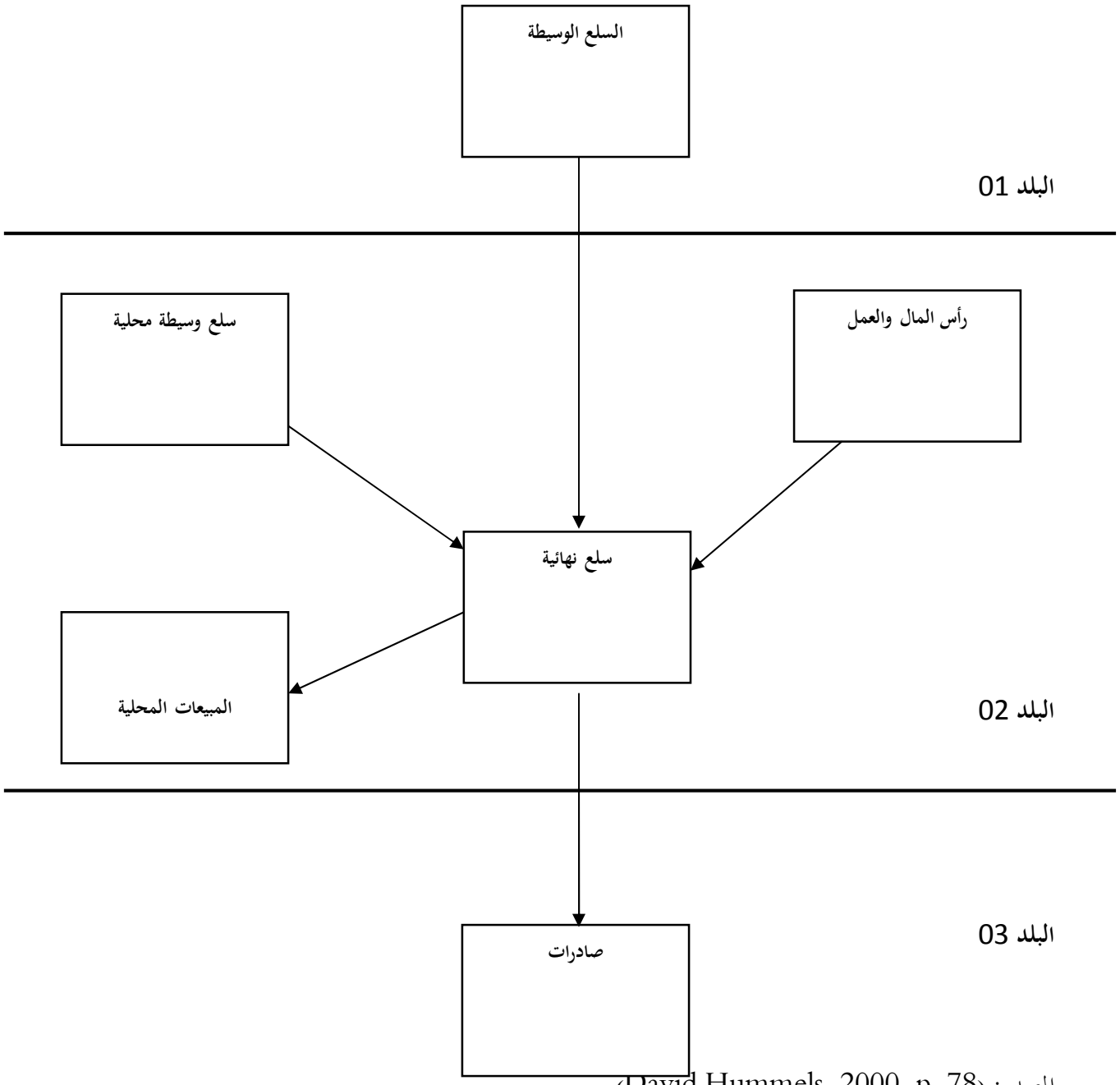

المصدر: (David Hummels, 2000, p. 78)

4. المحور الثالث: تركيبة الصادرات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

يسمح تقسيم الإنتاج عبر البلدان بتخفيضات في تكاليف الإنتاج وتخصيص أكثر كفاءة للموارد، ولكنه يخلق أيضا الحاجة إلى الفصل والتمييز بين قيمة الصادرات الإجمالية والقيمة المضافة المحلية المتضمنة في الصادرات، وذلك نظرا لأن الصادرات المعالجة قد يكون لها اتجاه مختلف من خلال استخدام المدخلات المستوردة وذلك ما لا نجده في الصادرات العادية. وعليه من المهم مراعاة هذه الاختلافات

والعمل على تحليل تركيبة الصادرات حيث يرى David Greenaway وآخرون أن هناك علاقة إيجابية قوية بين الصادرات ونمو البلد الشيء الذي يستوجب تحليل تكوين تلك الصادرات. (David Greenaway, 1999, p. 44)

إن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كانت سباقة في إصدار مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة في القيمة المضافة TIVA التي تساهم في تحليل تركيبة الصادرات والواردات مقسمة إلى ثلاث تصنيفات رئيسية وهي:

1. **مؤشرات تستند إلى أصول القيمة المضافة في إجمالي الصادرات والواردات:** حيث نجد التركيز أكثر في هذه المجموعة على المؤشرات التي تعرض المحتوى من القيمة المضافة المحلية والأجنبية المتضمنة في إجمالي الصادرات وكذلك المحتوى من القيمة المضافة المحلية في الواردات، ومن بين أهم المؤشرات التي توضح مدى أهمية تحليل الصادرات والواردات هي:

أ- محتوى القيمة المضافة المحلية لإجمالي الصادرات EXGR DVA: ويمثل هذا المؤشر القيمة المضافة التي تم إنشاؤها في أي مكان من الاقتصاد المحلي أي ليس فقط من خلال صناعة التصدير، مع العلم أنه يتم التعامل مع تدفقات القيمة المضافة داخل المنطقة(مثل القيمة المضافة الألمانية في الصادرات الفرنسية) على أنها قيمة مضافة محلية، أي يتم التعامل مع المنطقة على حسب هذا المؤشر على أنها اقتصاد واحد. وبدلا من ذلك يمكن حساب متوسطات المنطقة. (OECD, Directorate for Science, Technology and Innovation, 2019, p. 19) ويمكن أن نجد هذا المؤشر بمزيد من التفصيل والتحليل ضمن مؤشرات أخرى وهي:

- المحتوى المباشر للقيمة المضافة للصناعة المحلية لإجمالي الصادرات Direct Domestic Industry Value Added Content of Gross Exportes(EXGR DDC) حيث يقيس هذا المؤشر مساهمة القيمة المضافة المباشرة التي تقدمها الصناعة في البلد A والتي يتم تصديرها إلى العالم.
- المحتوى غير المباشر للقيمة المضافة المحلية للصادرات Indirect Domestic Content of Gross Exports (EXGR IDC) ويمثل القيمة المضافة الناشئة عن الصناعات المحلية الأخرى في البلد A والتي يتم دمجها ضمن صادرات الصناعة.
- محتوى القيمة المضافة المحلية المعاد استيراده من إجمالي الصادرات Re-Imported Domestic Value Added Content of Gross Exports (EXGR RIM) يقيس هذا المؤشر محتوى القيمة المضافة المحلية من أي صناعة في البلد A والتي تم تصديرها لإنتاج سلع أو خدمات وسيطة في الخارج وتجسد لاحقا في الواردات المستخدمة في الإنتاج من أجل التصدير.

2. **محتوى القيمة المضافة للخدمات من إجمالي الصادرات:** المؤشرات التي تتناول محتوى القيمة المضافة للخدمة تعتبر الصناعات الخدمية كمصدر للقيمة المضافة للصادرات من قبل جميع الصناعات، وتشمل الصناعات الخدمية البناء وخدمات الإقامة

والإطعام،خدمات النقل، المعلومات والاتصالات، المالية والتأمين، العقارات، الخدمات المهنية والعلمية والتقنية.....إلخ. وهي مفسرة أكثر من خلال المؤشرين التاليين:

أ- حصة القيمة المضافة المحلية للخدمات في إجمالي الصادرات Domestic services value added share in gross exports (EXGR SERV DVASH) وهي تمثل حصة القيمة الناشئة عن جميع صناعات الخدمات المحلية في إجمالي الصادرات حسب الصناعة وكذلك البلد.

ب- حصة القيمة المضافة للخدمات الأجنبية في إجمالي الصادرات Foreign services value added share in gross exports (EXGR) SERV FVASH و هي حصة القيمة المضافة الناشئة عن جميع صناعات الخدمات الأجنبية في إجمالي الصادرات حسب الصناعة وكذلك حسب البلد.

3. المستوردات الوسيطة المعاد تصديرها REH: Re-exported intermediate imports ويشير هذا المؤشر إلى المنتجات المستوردة التي تستخدم كمدخلات في عملية الإنتاج ثم يتم تصديرها مرة أخرى ضمن المنتجات الوسيطة المعاد تصديرها.

5- المحور الرابع: تقدير النموذج القياسي ومناقشة النتائج

أولا: متغيرات الدراسة ومصادر البيانات: بناءً على النظرية الاقتصادية ومن خلال تحليل الدراسات السابقة تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات وذلك لبناء نموذج يجيب على الإشكالية المطروحة باستخدام القياس الاقتصادي وهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول(02) متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	التعريف	المصدر
المتغير التابع		
DVA	محتوى القيمة المضافة المحلية للصادرات، و يمثل القيمة المضافة المصدرة التي تم إنشاؤها في أي مكان في الاقتصاد المحلي (أي ليس فقط من خلال صناعة التصدير)	Guide to OECD's Trade in Value Added (TiVA) Indicators, 2018 edition https://stats.oecd.org/index.aspx?lang=fr
المتغيرات المستقلة		
IMGR_INT	هو إجمالي واردات السلع الوسيطة حسب البلد C من الصناعة i في البلد p	Guide to OECD's Trade in Value Added (TiVA) Indicators, 2018 edition https://stats.oecd.org/index.aspx?lang=fr
FVA	هو محتوى القيمة المضافة الأجنبية لإجمالي الصادرات أي قيمة السلع والخدمات الوسيطة المستوردة التي تتجسد في صادرات الصناعة المحلية.و يمكن أن تأتي القيمة المضافة من أي صناعة أجنبية في بداية سلسلة الإنتاج.	Guide to OECD's Trade in Value Added (TiVA) Indicators, 2018 edition https://stats.oecd.org/index.aspx?lang=fr
FDI	هو صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة للحصول	https://data.albankaldawli.org/indicat

	على حصة دائمة في الإدارة (نسبة **10**% أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر وهو عبارة عن مجموع رأس المال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل والبيانات معبر عنها بالدولار الأمريكي	or/BX.KLT .DINV.CD. WD?locations =CN&view=chart
TF	**مؤشر درجة حرية التجارة Trade Freedom Index** هو مؤشر مركب تم تطويره من طرف مؤسسة التراث بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال سنة 1994. يهدف لقياس غياب الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تؤثر على صادرات وواردات السلع والخدمات (القيود الكمية، القيود السعرية، قيود الاستثمار، القيود الجمركية، التدخل الحكومي المباشر من خلال الدعم وغيرها من المساعدات)	*https://www.heritage.org/index/trade-freedom*

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على قواعد البيانات

ثانيا: الطرق والاختبارات والمقاربات القياسية

في هذا الجزء سيتم اختبار أثر استخدام السلع الوسيطة المستوردة على القيمة المضافة المحلية في الصادرات لمجموعة من بلدان جنوب شرق آسيا للفترة 1995 إلى 2018 باستخدام مقدرة وسط المجموعة المدمجةPMG-ARDLوذلك لتحديد العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة واستكشاف الآثار خاصة على المدى الطويل.

وتم اختيار طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) لأنها تجمع بين طريقة وسط المجموعة (MG) التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج وطريقة التقدير المدمج التقليدية (Pooled estimation)، وتتلخص طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) في أنها تفترض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل أي أنها متساوية لكل الدول. (عقبة، 2021، صفحة 311). وعليه فإن السمة الرئيسية لطريقة (PMG) هي أنها تسمح للمعاملات قصيرة المدى وتباينات الخطأ لتكون غير متجانسة لكل بلد، في حين أن معاملات الانحدار طويلة المدى مقيدة أن تكون متجانسة عبر البلدان. و هذا مفيد بشكل خاص عندما تكون هناك أسباب لتوقع أن تكون علاقة التوازن طويلة المدى بينا لمتغيرات متشابهة عبر البلدان أو على الأقل مجموعة فرعية منها، ومع ذلك هناك العديد من المتطلبات لكفاءة هذه المنهجية وهي:(KOUADRI, 2020, p. 44)

أ- يعتبر حجم كل من T و N أمرا بالغ الأهمية ، لأنه عندما يكون كلاهما كبيرًا ، يتيح لنا ذلك استخدام نماذج البانل الديناميكية ، مما يساعد على تجنب التحيز في مقدرات النماذج.

ب- يتمثل أحد الافتراضات المهمة لاتساق نموذج ARDL في أن بواقي نموذج تصحيح الخطأ غير مرتبطة بشكل متسلسل كما يجب أن تكون المتغيرات المستقلة في النموذج هي عبارة عن متغيرات خارجية (exogenous). يمكن استيفاء هذه الشروط من خلال تضمين تأخيرات لنموذج ARDL(p,q) بحيث (p) هي عدد تأخيرات المتغير التابع و (q) هي عدد تأخيرات المتغيرات المستقلة في نموذج تصحيح الخطأ و التي يمكن تحديدها عن طريق اللجوء إلى بعض معايير المعلومات المتسقة (معيار akaike مثلا).

ت- يتطلب وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات ذات الأهمية أن يكون معامل نموذج تصحيح الخطأ سالبًا وأكبر من **-2**.

في الأخير، يتميز نموذج الـ ARDL مقارنة بالنماذج التي تتيح دراسة العلاقة طويلة الأجل الأخرى بأنه يتيح دراسة العلاقة طويلة الأجل حتى مع متغيرات بدرجة تكامل مختلفة بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات قيد الدراسة هي مستقرة في المستوى I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

1. الإحصاء الوصفي للمتغيرات

الجدول(03) الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
DVA	220329.2	379479.4	17720.40	2010284
IMGR_INT	178199.3	305952.9	15941.80	1675249
FVA	72369.73	87315.67	3893.600	418772.2
FDI	31587.14	57482.77	-4550.355	290928.4
TF	68.13631	18.47509	0.000000	90.00000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي stata 14

يُظهر الجدول أن هناك فروقا بين القيم الدنيا والقيم القصوى لمتغيرات النموذج. وبالرجوع إلى بيانات كل دولة خلال فترة الدراسة نجد تباينا كبيرا بين قيم المتغيرات من دولة إلى أخرى، فبالنسبة للقيمة المحلية المضافة في الصادرات (DVA) أدنى القيم هي للفلبين وبمستويات أعلى كل من سنغافورة وتايلندا وماليزيا و أندونيسيا. في حين كانت قيم الهند للقيمة المضافة المحلية في الصادرات في بداية الفترة ضعيفة لكن بدأت في الارتفاع من سنة 2002 إلى أن بلغت 431424.1 مليون دولار في آخر الفترة وهي قيمة تعادل ضعف متوسط

مجموع دول عينة الدراسة خلال كل الفترة. وتميزت الصين بأعلى القيم منذ بداية الفترة وتواصل ارتفاعها حتى بلغت قيمة 2010283.7 مليون دولار وبمتوسط حسابي بلغ أربعة أضعاف متوسط جميع دول الدراسة.

كما نجد من خلال الجدول أيضا فروقا كبيرة بين القيم الدنيا والقصوى فيما يخص متغير الواردات من السلع الوسيطة وهو ما يدل على مدى اندماج وتكامل عمليات الإنتاج المحلية مع العالم الخارجي، لكن تختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى وذلك ما ينعكس في متغير القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات(FVA). أما بالنسبة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد هناك أيضا فروقا شاسعة بين القيم الدنيا والقصوى إلا أنه بالرجوع إلى بيانات اقتصاديات عينة الدراسة نجد تقارب كبير في القيم ونسبة زيادتها خلال فترة الدراسة باستثناء الصين التي تميزت بارتفاع كبير في قيم هذا المتغير وذلك راجع للسياسة المنتهجة منذ سنة 1978 والمعروفة بالإصلاحات الاقتصادية.

أما عن متغير تحرير التجارة نجد من خلال الجدول فروقا كبيرة كباقي المتغيرات بين القيم الدنيا والقصوى، إلا أنه عند استثناء السنوات الأولى للاقتصاد الهندي نجد تقارب كبير لجميع النسب خلال فترة الدراسة.

2. اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل:

بما أن تطبيق نموذج الARDL يشترط بان تكون درجة تكامل متغيرات النموذج لا تتجاوز الواحد (مستقرة عند الفرق الأول) ، فإننا سنلجأ لاختبارات جذر الوحدة للتأكد من أن متغيرات الدراسة مستقرة I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1). هناك العديد من اختبارات جذر الوحدة ، إلا أننا سنطبق اختبار LLC ؛ (Levin، Lin، Chu &، 2002) و اختبار (Im, Pesaran and Shin) وتقوم هذه الاختبارات على الفرضية التالية:

- الفرضية الصفرية H_0: جميع بيانات البانل لها جذر الوحدة
- الفرضية الصفرية H_1: بعض بيانات البانل مستقرة
- عند مستوى معنوية **5%**

أ- اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة عند المستوى

السلسلة	النموذج	اختبار IPS		اختبار LLC	
		القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
DVA	وجود ثابت	2.85954	0.9979	-0.47671	0.3168
	وجود ثابت واتجاه عام	0.72543	0.7659	-0.00281	0.4989
IMGR_INT	وجود ثابت	2.71949	0.9967	-0.06674	0.4734
	وجود ثابت واتجاه عام	0.11738	0.5467	0.52551	0.7004
FVA	وجود ثابت	0.98825	0.8385	-1.77591	0.0379
	وجود ثابت واتجاه عام	1.25683	0.8956	0.80763	0.7903

FDI	وجود ثابت	-0.20369	0.4193	-0.76836	0.2211
	وجود ثابت واتجاه عام	-2.01018	0.0222	-0.94111	0.1733
TF	وجود ثابت	-1.02935	0.1517	-3.45020	0.0003
	وجود ثابت واتجاه عام	-1.12397	0.1305	-0.53614	0.2959

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي stata 14

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع القيم الاحتمالية لسلسلة (DVA) و(IMGR_INT)أكبر من مستوى المعنوية **5%**وبالتالي نقبل فرضية العدم أي أن كل من السلسلتين تحتوي جذر وحدة ولجعلها مستقرة نقوم بإجراء الاختبارات عند الفرق الأول.

كما نلاحظ أن كل من السلسلتين (FVA)و(TF) مستقرتين وفقا للنموذج الأول بوجود ثابت وغير مستقرتين عند وجود ثابت واتجاه عام، وعكس ذلك بالنسبة لسلسلة (FDI)إذ هي غير مستقرة وفقا للنموذج الأول بوجود ثابت ومستقرة عند وجود ثابت واتجاه عام. وعليه بما أن النتائج غير محسومة سنقوم بأخذ الفرق الأول.

ب- اختبارات جذر الوحدة لجميع المتغيرات عند أخذ الفرق الأول

السلسلة	النموذج	اختبار IPS		اختبار LLC	
		القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
DVA	وجود ثابت	-4.28049	0.0000	-5.36828	0.0000
	وجود ثابت واتجاه عام	-2.74211	0.0031	-4.00938	0.0000
IMGR_INT	وجود ثابت	-5.65194	0.0000	-5.86654	0.0000
	وجود ثابت واتجاه عام	-4.10015	0.0000	-4.35740	0.0000
FVA	وجود ثابت	-5.88532	0.0000	-5.30461	0.0000
	وجود ثابت واتجاه عام	-4.69035	0.0000	-4.02725	0.0000
FDI	وجود ثابت	-7.64482	0.0000	-7.12768	0.0000
	وجود ثابت واتجاه عام	-5.93767	0.0000	-5.30585	0.0000
TF	وجود ثابت	-7.55418	0.0000	-5.19759	0.0000
	وجود ثابت واتجاه عام	-5.89401	0.0000	-5.08429	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي stata 14

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع المتغيرات استقرت بعد أخذ الفرق الأول حيث أن القيم الاحتمالية للاختبارات أقل من مستوى المعنوية **5%** وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن جميع المتغيرات مستقرة.

وبما أن اختبار جذر الوحدة أظهر بأن جميع المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول فإن نموذج ARDL يُعد ملائما للتقدير.

3. تقدير النموذج:

كما ذكرنا سابقا، لتقدير نموذج الـ ARDL، يجب تحديد الإبطاءات اللازمة لكل من المتغير التابع (p) و المتغيرات المستقلة(q)، و يمكن تحديد هذه الإبطاءات عن طريق اللجوء لإحدى معايير المعلومات. بعد اعتماد معيار المعلومات AIC (Akaike

((info criterion (AIC و باستخدام البرنامج القياسي EViews 12 ، تم اختيار نموذج الـ ARDL(1 ,2,2,2,2 باعتبار أن له أقل قيمة لمعيار AIC.

من خلال نتائج تقدير نموذج العلاقة طويلة الأجل نلاحظ أن جميع المتغيرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% باستثناء متغير الاستثمار الأجنبي الوافد (FDI) فهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، كما أنه على المدى الطويل كل المتغيرات تؤثر طرديا على القيمة المضافة المحلية في الصادرات باستثناء متغير حرية التجارة (TF) له أثر عكسي.

الجدول(04) مقدرات **PMG** للنموذج في الأجلين الطويل والقصير

مقدرات الأجل الطويل	قيمة المعلمة	القيمة الاحتمالية
IMGR_INT	0.537818	0.0000
FVA	0.562326	0.0000
TF	-0.010374	0.0037
FDI	0.070382	0.0446
مقدرات الأجل القصير		
CO	-0.180118	0.0038
IMGR_INT	0.021329	0.7947
FVA	-0.081981	0.2819
TF	-0.004451	0.1431
FDI	0.005247	0.5440
C	-0.049346	0.0423

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Stata14

أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فنلاحظ أن إشارته سالبة (-0.18)وذو دلالة معنوية عند 1% وهذا ما يؤكد وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة. وبناءً على النتائج المحصل عليها يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

DVA = -0.049346 +0.537818IMGR_INT+0.562326FVA-0.010374TF+ 0.070382FDI

ومن المعادلة أعلاه نستنتج الآتي:

- زيادة الواردات من السلع الوسيطة المستوردة بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المحلية في الصادرات بـ 0.537818 وحدة.
- زيادة القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المحلية في الصادرات بـ 0.562326 وحدة.
- زيادة حرية التجارة بوحدة واحدة يؤدي انخفاض القيمة المضافة المحلية في الصادرات بـ 0.010374 وحدة.
- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المحلية في الصادرات بـ 0.070382 وحدة.

4. تحليل وتفسير النتائج:

بناءً على اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل فإن المتغيرات: الواردات من السلع الوسيطة ، القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات، حرية التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد استقرت بعد أخذ الفرق الأول، وبذلك تم رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرضية البديلة باستقرار المتغيرات عند الفرق الأول.

وعند تقدير نموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل بفترة تأخير سنة واحدة، وباستخدام طريقة وسط المجموعة المدمجة قدرت معلمة تصحيح الخطأ بـ 0.18- وهي ذات معنوية إحصائية، ما يعني أن النموذج يتضمن آلية لتعديل الاختلال وتقدر بـ 0.18% سنويا، والإشارة السالبة لمعلمة تصحيح الخطأ تؤكد وجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين القيمة المضافة المحلية في الصادرات والمتغيرات المستقلة المفسرة لها.

وبالنظر إلى نتائج المدى الطويل نجد جميع المتغيرات تؤثر إيجابا على القيمة المضافة المحلية في الصادرات باستثناء متغير حرية التجارة، ويمكن تفسير أثر الواردات من السلع الوسيطة والتي تدخل كمادة أولية لمنتجات وسيطة أو نهائية قابلة للتصدير أنها أحد قنوات نقل المعرفة والتكنولوجيا الأجنبية للاقتصاد المحلي، ما يعزز التعلم وتطوير القدرات المحلية وينعكس ذلك إيجابا على نمو القيمة المضافة المحلية في الصادرات وهذا ما تؤكده دراسة(Ling Feng وآخرون 2016).

كما يمكن تفسير الأثر الموجب للقيمة المضافة الأجنبية في الصادرات على القيمة المضافة المحلية في الصادرات من خلال ترقية المنتج المحلي بدخول في تركيبته منتجات وسيطة أجنبية عالية الجودة وهو ما يُعمق من مشاركة الاقتصاد المحلي في سلاسل القيمة العالمية الشيء الذي يعزز من ارتفاع حصة الصادرات من المنتجات الوسيطة أو المنتجات النهائية من خلال عمليات التجميع النهائي وهذا تؤكده دراسة(HiauLooiKee and HeiwaiTang2015).

إن الأثر الموجب للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد على القيمة المضافة المحلية في الصادرات يمكن تفسيره من خلال السببية الواضحة للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات و التي توصلت إليها العديد من الدراسات على غرار(N. Prasanna 2010)، كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر قوة دافعة للنمو الاقتصادي من خلال تراكم رأس المال والتحويلات التكنولوجية وهو وسيلة هامة ليكون الاقتصاد المحلي حلقة من حلقات سلاسل القيمة العالمية في قطاعات التصنيع الشيء الذي يسمح بارتفاع القيمة المضافة المحلية في الصادرات وهو ما يتمثل في الروابط الأمامية، ويظهر هذا جليا في الاقتصاد الصيني منذ انتهاج الإصلاحات الاقتصادية سنة 1978.

بالنسبة للأثر السلبي لحرية التجارة على القيمة المضافة المحلية في الصادرات والذي يعني سهولة التداول والحد من القيود التشريعية والتنظيمية، إذ أن زيادة الانفتاح التجاري من خلال خفض التعريفات الجمركية ورفع القيود والحواجز أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد يؤدي إلى المزيد من تدفقات السلع الأجنبية المنافسة إلى الأسواق المحلية والتي تتميز بالجودة العالية وانخفاض تكاليف إنتاجها وما تحمله من آثار إيجابية تساعد في ترقية المنتج المحلي كما تطرقنا سابقا، إلا أنه يمكن أن يؤدي بالإضرار بالصناعات المحلية خاصة الناشة منها ما يدفعها للخروج من المنافسة الشيء الذي ينجر عنه إحلال القيمة المضافة الأجنبية محل القيمة المضافة المحلية وهذا ما توصلت إليه دراسة (سميحة جديدي 2019)، ونضيف على ذلك أن الأثر يختلف على حسب هدف الدولة من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية حيث يتعمق هذا الأثر إذا كان النشاط الاقتصادي المدمج ضمن سلاسل القيمة العالمية يعزز الروابط الخلفية أي استخدام السلع والخدمات المستوردة في إنتاج صادراتها والتركيز على المراحل النهائية من عمليات الإنتاج (التجميع) الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض القيمة المضافة المحلية في الصادرات، لكن رغم ذلك يساهم في زيادة توفير فرص العمل ورفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما تؤكده دراسة(David Dollar, 2019, pp. 141-154) .

5. الاقتراحات والتوصيات

من خلال النتائج التجريبية المتوصل إليها والتي تم تفسيرها نقترح مجموعة من التوصيات المتمثلة في الآتي:

- التشجيع على استخدام السلع الوسيطة المستوردة ذات الجودة العالية لما لها من أهمية في نقل المعرفة والتكنولوجيا التي تساهم في تطوير المنتج المحلي سواء كان هذا المنتج سلعة وسيطة أو نهائية.
- توفير البيئة المناسبة التي تساعد على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاع التصنيع الذي له أثر كبير على نمو صادرات البلد المضيف والذي يساهم في تطوير أداء الشركات المحلية التي توفر له منتجات وسيطة منتجة محليا تدخل ضمن متطلباته.
- تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الروابط الخلفية المتمثلة في القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات المتولدة عن السلع الوسيطة المستوردة التي تدخل ضمن عمليات إنتاج محلية تقدم منتجات قابلة للتصدير.

المراجع

(n.d.). Retrieved August 29, 2022, from https://data.albankaldawli.org.

Bart Los, M. P. (2015). HOW GLOBAL ARE GLOBAL VALUE CHAINS? A NEW APPROACH TO MEASURE INTERNATIONAL FRAGMENTATION. *JOURNAL OF REGIONAL SCIENCE* , pp. 66-92.

David Dollar, B. K. (2019). *Should high domestic value added in exports be an objective of policy?* Switzerland: World Trade Organization.

David Greenaway, W. M. (1999). Exports, export composition and growth. *The Journal of International Trade & Economic Development* , pp. 41-51.

David Hummels, J. I.-M. (2000, April 24). The nature and growth of vertical specialization in world trade. *Journal of International Economics* , pp. 75-96.

Dhir, C. V. (2017, July). Domestic Value Added Content of India's Exports: Estimates for 112 Sectors, 1999-2000 to 2012-13. *Indira Gandhi Institute of Development Research, Mumbai* , pp. 2-6.

Felettigh, R. C. (2015, January). How does foreign demand activate domestic value added?A comparison among the largest euro-area economies. *Bank of Italy* , p. 5.

https://byjus.com/commerce/intermediate-goods/. (2022). Retrieved August 07, 2022, from BYJU'S.

https://www.aleqt.com/2021/09/07/article_2166151.html. (2021). Retrieved August 07, 2022, from جريدة العرب الاقتصادية الدولية.

International Bank for Reconstruction and Development, T. W. (2013). *China 2030 Building a Modern, Harmonious, and Creative Society.* The World Bank.

Kee, H. L., & Tang, H. (2015, NOVEMBER). Domestic Value Added in Exports: Theory and Firm Evidence from China. *Leibniz Institute for Economic Research at the University of Munich* , pp. 1-5.

KOUADRI, N. (2020, 12 03). IMPACT OF THE DIGITAL DIVIDE ON ECONOMIC GROWTH IN MENA COUNTRIES EVIDENCE FROM PANEL ARDL MODELS 2000-2018. *Journal of Economics and Applied Statistics* , pp. 39-52.

Lar, H. T. (2015, April). Global-value-chains participation and industrial upgrading in Asian developing economies. *Munich Personal RePEc Archive* , pp. 1-24.

OECD, Directorate for Science, Technology and Innovation. (2019). *Guide to OECD's Trade in Value Added (TiVA) Indicators, 2018 edition.* OECD, Directorate for Science, Technology and Innovation.

Taguchi, H. a. (2015, april). Global-value-chains participation and industrial upgrading in Asian developing economies. *Munich Personal RePEc Archive* , pp. 1-24.

أحمد فاروق عباس. (2019). التجربة التنموية في الصين...الواقع والتحديات. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* ، الصفحات 545-578.

أحمد نصير، يونس زين. (2017). أهمية الصادرات الصناعية في تنمية الاقتصاد الجزائري وفق نموذج الإوز الطائر لدول جنوب شرق آسيا. *المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات*. قالمة.

إسراء محمد نذير يونس. (ماي، 2022). التنافسية ومحدداتها وفق مؤشرات التنافسية العالمية دول جنوب شرق آسيا أنموذجا. *مجلة بحوث الشرق الأوسط* ، الصفحات 347-362.

باهي وفاء، مخزومي لطفي، عبد اللاوي عقبة. (08 06، 2021). تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تنويع الصادرات دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية المختارة للفترة 1995-2017. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* ، الصفحات 302-316.

حيدر محمد حسن طالب المالكي. (2010). *القدرة التنافسية للصادرات في دول جنوب شرق آسيا*. كربلاء.

زين الدين حماشي. (2012/2011). *انعكاسات إنشاء التكتلات الاقاصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة رابطة جنوب شرق آسيا* . سطيف.

سميحة جديدي. (2019). *تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في التنمية الصناعية*. الوادي.

عادل بلجبل. (2017/2016). *التجارب التنموية للاقتصادات الناشئة في بلدان جنوب شرق آسيا وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر*. باتنة.

علي حسين محمود باكير. (2016). *مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة*. بيروت.

مبارك بوعشبة، الأخضر ديلمي. (نوفمبر، 2006). الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر. *مجلة العلوم الانسانية* ، الصفحات 291-311.

مؤتمر الأمم الالمتحدة للتجارة والتنمية. (2014). مؤتمر الأمم الالمتحدة للتجارة والتنمية. (صفحة 3). مؤتمر الأمم الالمتحدة للتجارة والتنمية.

وليد ابراهيم حديفة. (2015/2014). *القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد الهندي أنموذجا*. دمشق.

يسرا محمود رضا الدمرداش. (2019). *أثر الصناعة على النمو الاقتصادي في الصين*. مصر.